

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 634

الثلاثاء 4 نيسان/أبريل 2000، الساعة 10/00
فيينا

الرئيس: السيد كوبال (الجمهورية التشيكية)

مراجعة مفهوم "الدولة المطلقة" (تابع) (البند 9
من جدول الأعمال)

افتتحت الجلسة الساعة 10/20

الرئيس: هل هناك متحدث في القائمة بشأن هذا الموضوع؟ لا. ليس هناك من يرغب الحديث. ففي القائمة ليس هناك أحد ولكن أتساءل هل هناك من يرغب، حتى وإن لم يكن اسمه في القائمة أن يتحدث؟ لا. إذن، سوف نواصل دراسة البند التاسع: استعراض مفهوم دولة الاطلاق عصر اليوم.

الرئيس: أعلن عن افتتاح الجلسة الرابعة والثلاثين بعد المئة السادسة لهذه اللجنة الفرعية القانونية المنقرعة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وأعتذر عن التأخير في بدء هذا الاجتماع، ولكن هذا مرده الى سببين أن المرور كان صعبا في فيينا وهذا أمر غير معهود، وثانيا انه كان علي أن أتشاور بشأن مزيد من الاجراءات التي سوف نتخذها.

سوف نواصل دراسة البند العاشر في جدول الأعمال.

سوف نواصل صباح اليوم دراسة البند التاسع والبند العاشر. ثم بعد ذلك ربما ننتهي من دراسة البند الخامس وهو المعلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يخص قانون الفضاء. وسوف نستمع الى بيان السيد ممثل المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (الاندروا).

اقتراحات موجهة الى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن بنود جديدة يراد أن تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الأربعين (تابع) (البند 10 من جدول الأعمال)

سوف نواصل دراستنا للبند التاسع.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحاضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل الا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحاضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

المشاغل التي أعرب عنها السيد ممثل اليونان وغيره الذين يخشون أنه إذا ما تم [?].....?] هذا البند، فإنه لن يكون مكان في جدول الأعمال [?].....?] مسائل تتعلق بمعاهدات الفضاء الخارجي وتنفيذها.

فمع الاحترام الكامل لأننا نرى أن هناك مجال واسع لاجراء مناقشة في مكان آخر وفي اطار البنود الدائمة. فهذا موضوع يمكن أن يثار في اطار البند الثالث: التبادل العام في الآراء أو ربما، وهذا أفضل، أن يتم تناوله في اطار البند الرابع الخاص بوضع المعاهدات الدولية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي.

ان استصواب القيام بذلك قد تم التدليل عليه من خلال جدول أعمالنا ومن خلال الأسلوب الذي تم تنفيذ جدول الأعمال فيه في هذا الاجتماع. على أية حال، إذا كان هناك بعض المشاغل بشأن هذه المسألة، فإننا لا نعترض على الاقتراح الذي يقضي بأن الكوبوس يمكن أن تؤكد على نطاق واسع [?].....?] لهذا البند الرابع الدائم. وواضح هنا، فنحن لا نقترح أن نواصل دراسة البند الثامن أو دمج البند الرابع والبند الثامن معا. ولكن بدلا من ذلك نقترح أنه لو أن الوفود ترى أنه من الضرورة، فإن الكوبوس يمكن أن تؤكد البند الدائم بشأن المعاهدات لكي تتناول الاجراءات الخاصة بالانضمام الى المعاهدات والالتزام بها وكذلك الاجراءات الخاصة بتنفيذها عمليا على المستويين المحلي والدولي.

استمعنا الى عدد من الاقتراحات الأخرى عن موضوعات اضافية محتملة. بعض هذه الاقتراحات قد تم دراستها في السنوات الماضية ولكننا لم نتوصل الى أي توافق في الآراء بشأنها حتى حينه. وموقفنا بشأن هذه المسائل معروف وأنا لن أكرر مواقفنا هنا. وكما اننا قد تشاورنا بشكل خاص مع المؤيدين لبعض الاقتراحات الجديدة وشرحنا تحفظاتنا.

بصفة عامة، نرى أن الاقتراحات التي قدمت للجنة الفرعية لم تكن مركزة بشكل كاف ولا يمكن اجراء مناقشات قانونية مجدية بشأنها. وهناك مسألة ربما تهمنا. فلسوء الحظ لن نتمكن من التوصل الى قرار بشأن هذه المسألة في هذه اللجنة رغم أن الكوبوس يمكن تناول المسألة في [?].....?]. وأنا هنا أشير الى العمل الذي يقوم به الاندروا بشأن نظام

الرئيس: الولايات المتحدة هو الموجود في قائمتي وأعطيه الكلمة.

السيد كروك (الولايات المتحدة الأمريكية):
هذا هو البند الأخير وذلك لدراسة التوصيات التي يمكن أن نقدمها الى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بغية ادراج بنود يتم طرحها على بساط البحث في الدورة الأربعين في عام 2001. هذا أمر له أهميته ويتطلب دقة وتؤدة. وعلينا أن لا نوصي بمشروعات للكوبوس ليست واضحة وأن هدفنا ينبغي أن نقف بالفعل على موضوعات للمناقشة تكون جادة ومناقشتها ينبغي أن توفر منافع للحكومات ولنظام قانون الفضاء.

والمسألة الأولى تتعلق بالمسألة التي ذكرتها الأسبوع الماضي، يا سيادة الرئيس، وهو أن البند السابع بشأن استعراض وتنقيح محتمل [?].....?] المتعلق باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، فهذا البند قد تم ادراجه في جدول أعمال هذا العام كبند لسنة واحدة. ومن ثم فإنه سوف يختق جدول الأعمال ما لم تتخذ الكوبوس اجراءات لتمرير هذا البند أو تجديده.

ولذا نقترح أن تقوم اللجنة الفرعية بأن توصي الكوبوس بدراسة هذا الموضوع لسنة أخرى. وبهذا، فإن اللجنة الفرعية في اجتماعها في عام 2001 [?].....?] يمكن أن تحاط علما بالعمل الذي يتم بشأن مصادر الطاقة النووية الذي يجري دراسته أيضا في الفريق العامل المعني بهذه المسألة في اطار اللجنة العلمية.

المسألة الثانية تتعلق بالبند الثامن، وهو استعراض وضع المعاهدات الدولية القانونية الخمس التي تنظم الفضاء الخارجي. وقد بدأنا هذا البند منذ ثلاث سنوات وذلك وفقا لخطة عمل من ثلاث سنوات وافقت عليها الكوبوس. ونحن قد أوشكنا على الانتهاء من العمل الذي طلب الينا أن نضطلع به. وهذا العمل كان مجديا ولكنه لا ينبغي أن يتم اطالته. ونحن نوافق مع عدد من الوفود التي أكدت على أن خطة العمل قد تم الانتهاء منها وان هذا البند ينبغي اغلاقه. ومن الأهمية أن نوضح لقادتنا السياسيين في الكوبوس وفي العواصم بأن اللجنة القانونية تنتهي من مهامها ومن [?].....?]. ومع ذلك فإننا استمعنا الى بعض

بها عدد من الأعضاء الموقرين في هذه اللجنة بشأن بنود جديدة تنظر فيها اللجنة.

أولاً، نود أن نؤيد الاقتراح الذي تقدم به وفد الجمهورية التشيكية بالنسبة للجوانب القانونية لمسألة الحطام الفضائي كبنود جديد. وكذلك نود أن نؤيد ادراج الجوانب القانونية الخاصة بالترويج التجاري للفضاء الخارجي كبنود جديد كما اقترح ذلك عدد من الوفود بما فيها الأرجنتين والبرازيل. وأخيراً، اننا نؤيد اقتراح أستراليا بالنسبة لاتفاق القمر كبنود جديد تدرسه اللجنة في العام القادم.

الرئيس: أشكر السيد ممثل جمهورية ايران الاسلامية الموقر على هذا البيان حول البند العاشر. وأود أن أعرف ما اذا كانت هناك وفود أخرى ترغب في تناول الكلمة حول هذا البند العاشر في هذه المرحلة من نقاشنا. لا أرى ذلك. عفواً، السيد ممثل مصر الموقر له الكلمة.

السيد زياتي (مصر): في الواقع ان الاقتراح الذي تقدم به المندوب الروسي والذي تضمنته ورقة العمل التي وزعت علينا والخاص بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الأربعين للجنة الفرعية القانونية موضوع بند مناقشة منفرد مدى استصواب وضع اتفاقية شاملة وحيدة للأمم المتحدة بشأن قانون الفضاء الخارجي. وهذا الاقتراح جدير بالاعتبار....

الرئيس: معذرة. أطلب من المترجم باللغة الانكليزية أن يرفع صوته. وهذا لا يتعلق بالمترجمين باللغة العربية. تقضل.

السيد زياتي (مصر): الاقتراح الروسي جدير بالاعتبار بالنظر الى أن القانون الدولي للفضاء في الوقت الراهن يعاني من تناثر وتجزئة فواعده في اتفاقيات الفضاء الخمس. وهذه الاتفاقيات تعاني أيضاً من عمومية الكثير من أحكامها وعموضها أيضاً.

وكما أشار السادة المندوبين أيضاً، فان اتفاقيات الفضاء تعاني من قلة عدد الدول الأطراف المصدقة عليها، بل ان اتفاقية القمر تكاد تكون من الناحية العملية غير موجودة بالنظر الى وجود تسع دول فقط قامت بالتصديق عليها.

دولي جديد بشأن المعدات المتحركة الهامة والممتلكات في الفضاء. وأفهم أننا سوف نتلقى تقريراً عن هذا الموضوع صباح اليوم من جانب الإندروا وربما يتم ادراج اتفاقية [?.....?] والبروتوكول كموضوع من موضوعات جدول الأعمال.

فعمل الإندروا في هذا المضمار قد دعمته حكومتي ودعمته كثير من الحكومات الممثلة هنا. كما انه يحظى بدعم واسع النطاق من القطاع الخاص. ومن ثم فان اقتراح مناقشة اللجنة الفرعية للبروتوكول أمر طيب. ومع ذلك، لسوء الحظ، هذا لا نستطيع أن نقبله هذا الأسبوع. فالإندروا قد انتهى من اجتماع في روما بشأن البروتوكول المقترح.

وقبل أن نتوصل الى اقرار، علينا أن نتشاور داخل حكومتنا ومع القطاع الخاص بشأن النتيجة التي تم التوصل اليها في اجتماع روما. وليس بوسعنا أن نجري هذه المشاورات في يومين قبل انتهاء هذا الاجتماع. ومع ذلك، ورهنا بالنتائج التي يتم التوصل اليها من هذه المشاورات، فاننا وغير الوفود المهمة قد تقرر أن ندع الكوبوس في اجتماعها في الصيف أن تدرس [?.....?] كبنود يدرس لمدة سنة في اللجنة الفرعية القانونية. وعلي أن أؤكد رغم ذلك أن هذا لا يرتهن بالمشاورات التي نجريها مع القطاعين العام والخاص اللذين تأثرا من جراء الصك الجديد. وليس بوسعي في هذه المرحلة أن ألتزم أي التزامات في هذا الصدد.

وبهذا أنتهي من ملاحظاتي وأشكركم وأشكر اللجنة الفرعية القانونية على حسن استماعها لنا في هذا الاجتماع بصفة عامة.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه عن البند العاشر من جدول الأعمال. وبهذا فان قائمة المتحدثين بشأن البند العاشر قد انتهت. ومع ذلك أتساءل: هل هناك وفد آخر يود الحديث؟ السيد ممثل جمهورية ايران الاسلامية له الكلمة.

السيد أراغي (جمهورية ايران الاسلامية): أشكر على اعطائي الكلمة لتناول البند العاشر. بايجاز، وفد ايران يود أن يؤيد مقترحات ثلاثة تقدم

وبعد المشاورات التي أجريتها أنا مع عدد من الوفود تبين أن السيد مندوب السويد قد يتمكن من الاضطلاع بهذه المسؤولية الخاصة بالتنسيق وتشاورت معه شخصيا في هذا الشأن. ولذا، وإن لم يكن لديكم اعتراض على ذلك، سوف أطلب إلى السيد مندوب السويد باسم اللجنة الفرعية أن ينسق المشاورات غير الرسمية حول بنود جديدة تعرض على نظر اللجنة في دورتها القادمة.

اليونان لها الكلمة.

السيد كاسابوغلو (اليونان): ملاحظة موجزة. لم يتم التشاور معنا في هذا الشأن. وفد اليونان هو الذي اقترح القيام بهذه المشاورات غير الرسمية. والآن تعلموننا أن هناك مشاورات جرت بشأن ترشيح زميل من السويد كي يقوم بهذه المهمة الشاقة العسيرة. مجرد ملاحظة سيادة الرئيس. أسمح لنفسى بإبداء بعض التحفظات بشأن هذا القرار لأنه لم يتم التشاور معنا.

الرئيس: أشكر السيد ممثل اليونان الموقر. السيد ممثل السويد الموقر طلب الكلمة.

السيد هيدمان (السويد): بطبيعة الحال أشعر بشرف إذ تطلبون إلي أن أقوم بالتنسيق بالنسبة لهذه المشاورات. واستمعت كذلك إلى تعليقات زميلي من اليونان. سيكون من دواعي شرفي وسروري كذلك أن أساعد اليونان في هذه المهمة. إذن، اليونان بإمكانها أن تتراأس هذه المشاورات غير الرسمية وأنا شخصيا سأساعد السيد مندوب اليونان في مهمته.

الرئيس: أشكر السيد ممثل السويد الموقر على هذا الموقف البناء استجابة لتعليقات الزميل من اليونان. كي أجب على السؤال الذي أثاره السيد مندوب اليونان علي أن أقول ان هذه المشاورات قمت أنا شخصيا بها وتشاورت مع بعض الوفود مع مراعاة أن هناك وفود قد اقترحت بنودا جديدة يتم النظر فيها. وبالتالي فلقد اتصلت بوفود محايدة ان صح التعبير أو وفود لم تبد اهتماما خاصا باقتراح من الاقتراحات. هذا هو الشرح الذي كنت أود أن أتقدم به. وكانت مجرد محادثات غير رسمية ولكن بطبيعة الحال سجلت حقك في التحفظ.

وراء ذلك وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات التي قد تقود إلى مقبولة اقتراح النظر في مدى استصواب وضع اتفاقية شاملة لقانون الفضاء الخارجي، فإن هذا الاقتراح لا ينبغي أن يجعلنا أن ننسى أو نغفل بعض الحقائق التي قد تقود إلى صعوبة هذه المهمة. وكما نعلم فإن اعداد اتفاقية موحدة لقانون البحار قد سبقه سلوك دولي بمعنى أن القواعد العرفية كانت موجودة بالقدر الكافي والذي سهل مهمة التقنين. كما ان القضاء الدولي كان له اسهاماته الواضحة في مجال قانون البحار، في حين أن الوضع يبدو إلى حد كبير مختلف في مجال القضاء الخارجي. فما زالت القواعد العرفية ليست بالقدر الكافي الذي يوفر أساسا يمكن الارتكاز عليه لاعداد اتفاقية موحدة لقانون الفضاء.

وكذلك الحال، فإن القضاء الدولي يكاد لا يقدم أية اسهامات في هذا المجال. فضلا عن ذلك، فإن التشريعات الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية غير متوافرة إلا في عدد محدود من الدول الفاعلة في مجال القضاء الخارجي. وعلى ذلك، فإن هذا الاقتراح ينطوي على مهمة شاقة تتطلب توافر الرغبة الصادقة من جميع الدول. ونحن إذ نشير إلى الصعوبات المتصورة عند مناقشة هذا الاقتراح، فإننا في نفس الوقت نسجل تقديرنا لهذا الاقتراح ووافقنا عليه.

الرئيس: شكرا جزيلاً للسيد ممثل مصر على هذا البيان حول البند العاشر من بنود جدول الأعمال. وأود أن أعرف ما إذا كانت هناك وفود أخرى ترغب في تناول الكلمة صباح اليوم حول هذا البند بالتحديد. لا أرى ذلك.

السادة الأعضاء الموقرون، أعتقد أننا وصلنا إلى كل ما يمكن أن نصل إليه بالنسبة للتقدم الذي نحرزه في إطار الجلسة العامة للجنة الفرعية حول هذا البند في هذه المرحلة. وعلى الرغم من ذلك فإنني أقترح على الوفود المعنية بالأمر أن تجتمع فيما بينها صباح اليوم فور رفع هذه الجلسة من جلسات اللجنة الفرعية وذلك بغية التوصل إلى اتفاق حول اقتراحات بشأن بنود جديدة تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الأربعين. أقترح كذلك أن تتم هذه المشاورات بتعيين وفد معين لتنسيق الجهود في هذا الصدد لتيسير المهمة.

أسهمت بالفعل اسهاما قيما. وفي غياب كندا أقترح أستراليا إذا كان الزميل من أستراليا على استعداد.

الرئيس: السيد مندوب اليونان يتراجع. يسحب الاقتراح لأنه يبدو أن أستراليا كانت قد تقدمت باقتراح لبند جديد. حسنا، أعطي الكلمة الآن لجنوب أفريقيا.

السيد مكوامتيلا (جنوب أفريقيا): اننا نؤمن بأن هذه القضية هي قضية تفاهم وتعاون. ان رأيت، سيادة الرئيس، أن المشاورات غير الرسمية ستجعلنا نحرز التقدم وبسرعة فريما وافقنا على ذلك على أمل أن هناك بنود سوف تستبعد وبعد ذلك تحال النتائج على نظر الجلسة العامة. اننا نفهم أن هذه اقتراحات قد لا تعتمد اللجنة على الاطلاق، وهذا يتوقف على حكمة هذه اللجنة. ليس هناك أي ضمان اليوم بأن هذه المقترحات ستأتي على جدول أعمالنا بعد المشاورات.

ثانيا، نقطة أخرى نود أن نؤكد عليها وهي التالية: ان لم يكن هناك أي وفد، وفد س فلنفترض، لم يتقدم بأي اقتراح بشأن هذا البند العاشر، فهذا لا يعني أن هذا الوفد لا موقف له على الاطلاق تجاه البنود الأخرى، سواء كان هذا الوفد يمثل دولة نشطة في الفضاء الخارجي أو غير ذلك. فاذن، الاستناد الى أن وفد أو آخر لا اهتمام له بهذه البنود الجديدة، لا أعتقد أنه معيار يجب أن نستند اليه. اننا نؤيد اقتراحك بأن تقوم السويد بالتنسيق في هذه الجهود الخاصة بالمشاورات.

الرئيس: أشكر السيد ممثل جنوب أفريقيا والمتحدث التالي هو السيد ممثل السويد. كلا. أستراليا.

السيد كانان (أستراليا): أعتقد أنه من الواضح أن لأستراليا موقف محدد بشأن بند أو حتى بندين من البندين الجديدة. وأعتقد أن هناك وفود أخرى في موقف يسمح لها بترويس هذه المشاورات غير الرسمية ونحن على استعداد لتأييد أي وفد تقرر اللجنة الفرعية أنه الوفد المناسب للقيام بهذه المهمة.

الرئيس: أشكر السيد مندوب أستراليا. وأود أن أعرف ما إذا كان هناك أي وفد آخر يرغب في

ولكن ربما أن الملاحظة الأخيرة التي أبدأها زميلنا من السويد ترضي طلب اليونان في هذا الشأن. اليونان لها الكلمة.

السيد كاسابوغلو (اليونان): لقد قلتم بالتحديد الآن ان فكرة طلب مساعدة السويد أقمتموها على أساس مبدأ الحياد ولكن السويد قد أوضح موقفه من قبل بالنسبة لعدم ادراج البند الثامن من بنود جدول الأعمال كبند جديد. وبالتالي فالسويد كذلك لها موقف بشأن هذه البنود الجديدة.

وحيث انكم أنتم سيادة الرئيس أثرتم موضوع الحياد، فانني أولا أشكر الزميل من السويد على اقتراحه بأن تترأس اليونان هذه المشاورات على أساس نفس هذا المبدأ، الحياد.

الرئيس: أشكر السيد ممثل اليونان على هذه الملاحظة حول هذا الموضوع. لا أرى أي امكانية أخرى. لقد قدم اقتراح اذن في هذا الشأن بالنسبة لاجراء المشاورات وبامكاننا أن ننهي المناقشة حول هذا الموضوع الآن.

حسنا، هذه المشاورات يمكن أن تجرى في قاعة صغيرة، القاعة 713 أو حتى في هذه القاعة. وفي هذه الحالة ربما استطعنا أن نستخدم خدمات الترجمة الفورية. وأود أن تبدأ هذه المشاورات غير الرسمية فور رفع الجلسة العامة صباح اليوم. وبطبيعة الحال سوف نواصل النظر في اطار جلستنا العامة في البند العاشر عصر اليوم.

حسبما أرى اذن ربما كان علينا أن نواصل التشاور فيما بيننا، ربما لن نبت في الأمر فورا، واستمعنا الى موقف السويد أنه على استعداد لمساعدة وفد اليونان في التنسيق بالنسبة لهذه المشاورات وربما أن هناك كذلك وفود أخرى ترغب في تقديم خدماتها. سوف نقرر بشأن هذا الموضوع في مرحلة لاحقة.

السيد مندوب اليونان.

السيد كاسابوغلو (اليونان): أقترح أن تقوم أستراليا لأن كندا ليست هنا. ذلك لأن كندا كانت قد

الأعوام الماضية عندما قام عدد من غير الأعضاء في اللجنة الفرعية بتوجيه طلبات للمشاركة في الاجتماع.

ان لم يكن هناك من اعتراض، لقد تقرر ذلك. لذلك أود الآن أن أعطي الكلمة لحضرة ممثل المعهد الخاص بتوحيد القانون الدولي (يونيدروا) لكي يدلي هو بتقريره أمامنا.

السيد ستانفورد (المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص "يونيدروا"): ان منظمة يونيدروا هي منظمة حكومية دولية، مركزها في روما. وهي مختصر للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص وهي مؤلفة من 58 عضوا تأتي من بقاع العالم الأربعة. هدفها الرئيسي، حسب النظام الأساسي ليونيدروا، هو أن تنظر في الطرق للتنسيق والانسجام بين القانون الخاص في الدول ولتعد تدريجيا على اعتماد مختلف القواعد الموحدة من القانون الخاص.

لقد أعدت يونيدروا اتفاقيات دولية كثيرة طيلة فترة قيامها بما في ذلك اتفاقية العام 1988 لأوتوا حول تأجير التمويل الدولي. ومن بين المعالم الأساسية لهذه الاتفاقية هي تكريس مبدأ قابلية انفاذ حقوق الملكية الخاصة بصاحب الانتاج وذلك حيال ضمانات من الافلاس أو ضمانات للدائنين غير المضمونين حيال الذي يحصل على التأجير التمويلي. وبالتالي، ان نجاح هذه المبادرة بين كيف أن هذا المبدأ الخاص بقابلية انفاذ حقوق الضمان هي التي يمكن أن تتخطى الحدود الوطنية على أساس منتظم وذلك لحسن سير الأعمال، ولكنها لا تعني أنه يمكن أن تطبق هذا القانون المرتبط بالموقع وذلك لحل النزاعات التي يمكن أن ترتبط بالتثبيت وقابلية انفاذ حقوق من هذا النوع أو حتى تصنيف الأولوية بينها.

ان هذا المنطق القانوني قد تكرر مرة أخرى من جانب أسباب اقتصادية وظروف اقتصادية. ان فرص تمويل على أساس الممتلكات، لهذا النوع من الأجهزة كان محدودا للغاية اليوم وذلك نظرا للصعوبات الواضحة التي تبينت من خلال ضمان وجمع هذه القروض. وان الميزة الخاصة للتمويل على أساس الممتلكات وذلك بالنسبة الى الأجهزة الرأسمالية ذات القيمة العالية تكمن في تخفيض التكاليف التي يمكن أن تأتي من جراء تخفيض المخاطر لدى الممولين وذلك نظرا لقدرة للجوء

تناول الكلمة حول هذا الموضوع بالتحديد. الأمر ليس كذلك.

عندما اخترت السيد مندوب السويد كنت فقط أفكر في اختيار وفد لم يقترح بندا جديدا على جدول الأعمال. لا أقول ان الوفود التي لم تتقدم بنود جديدة ليس لها أي مواقف بشأن اقترح من جانب وفد آخر. لا أقول ذلك، ولكن بطبيعة الحال الأمر يتوقف عليكم. أنا تحت تصرفكم وأرحب على أية حال باستعداد السيد مندوب السويد للاضطلاع بهذه المهمة. ونتيجة هذه المشاورات غير الرسمية بطبيعة الحال ستكون مرهونة بالقرار النهائي الذي تتخذه هذه اللجنة في اجتماعها الرسمي.

المشاورات مشاورات غير رسمية إما ستتم بشكل غير رسمي تماما، أي في قاعة مجاورة أو حتى في هذه القاعة بخدمات الترجمة الفورية ولكنها مشاورات غير رسمية على المستوى غير الرسمي. الأمر يتوقف عليكم. بإمكانني أن أرجئ البت في هذا الموضوع الى مرحلة لاحقة ولكنني أود أن أستمع الى نصيحتكم لأن الوقت يمر بنا.

أود الآن أن نواصل النظر في البند الخامس من بنود جدول الأعمال.

المعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمات الدولية ذات الصلة بقانون الفضاء (تابع) (البند 5 من جدول الأعمال)

الرئيس: أود أن أعلم اللجنة الفرعية أن المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا)، وهي منظمة دولية حكومية، قد طلبت السماح بحضور هذه الاجتماعات وتقديم تقريرها الى اللجنة الفرعية حول الأنشطة المتعلقة بقانون الفضاء في اطار هذا البند. حيث ان منح صفة المراقب من صلاحيات اللجنة الأم، فانني أشعر أنه لا يتعين علينا أن نتخذ قرارا رسميا في هذا الشأن.

وعلى الرغم من ذلك وان لم يكن لديكم اعتراض، فانني أقترح أن يحضر ممثلو يونيدروا اجتماعات هذه اللجنة الرسمية ويمكن أن يدعوا كذلك لرفع تقرير حول أنشطة قانون الفضاء لهذه اللجنة الفرعية. وهذا سيتم وفقا للممارسات التي اتبعناها في

ان القواعد العامة يمكن أن ترد في الاتفاقية المستقبلية التي صارت الآن نوع من اتفاقية اطارية. أما بالنسبة الى القواعد الخاصة المرتبطة فقط بالأجهزة فهي سترد في بروتوكولات محددة حسب كل نوع من الأجهزة. وعندما أحيل المشروع الأولي للاتفاقية الى المجلس التنفيذي في يونيدروا وذلك في شباط/فبراير 1998، ان مشروع البروتوكول الأول الذي أحيل للنظر كان مشروع أجهزة الطيران. وأعد هذا المشروع من جانب فريق عامل بناء على دعوة من رئيس معهد اليونيدروا. وعندما خول المجلس التنفيذي لليونيدروا بنقل هذين النصين الى خبراء حكوميين، أحيل فقط المشروع الأولي للاتفاقية والمشروع الأولي لبروتوكول أجهزة الطيران. وكذلك فان يونيدروا مع منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) كانت راعية لهذه العملية.

وبما أن يونيدروا كانت الراعي الأول لهذا المشروع، فان الإيكاو نظرا لصلاحياتها في تطوير قوانين الطيران المدني أشركت في هذه العملية. ونأمل أن الصيغة الأولية للاتفاقية وكذلك لبروتوكول أجهزة الطيران يمكن أن تعتمد في اتفاقية دبلوماسية على أنها صكوك دولية وذلك في النصف الأول من العام المقبل.

في الوقت ذاته استمر العمل بشكل مواظب على تطوير مشاريع بروتوكولات تمهيدية أخرى مرتبطة بالاتفاقية. مثلا، البروتوكول المتعلق بالمسائل المرتبطة بمخزون السكك الحديدية وهي تنتظر أيضا موافقة المجلس التحكيمي في اليونيدروا. لدينا أيضا عمليات مشاورات حول هذا البروتوكول بالذات والتي سترعاها اليونيدروا، المسؤولة مرة أخرى عن المشروع بكامله، وكذلك المنظمة الحكومية الدولية حول نقل عبر السكك الحديدية (منظمة أوتيف) وذلك نظرا لصلاحياتها في تطوير قوانين النقل البري عبر سكك الحديد الدولية.

نأمل أن دورة مشتركة مع الخبراء الحكوميين ستعقد في نهاية هذا العام ويمكن أن تبرز تقدما على هذا المجال. من جهة أخرى، أحرزنا أيضا تقدما على تطوير مشروع بروتوكول تمهيدية حول اتفاقية مرتبطة بمسائل حول ملكية في الفضاء. ان مشروع البروتوكول هذا يعده فريق عامل أنشئ أيضا بناء على دعوة من رئيس اليونيدروا. وان المنسق في

بشكل سريع الى قيمة الممتلكات وكيفية الاستفادة من أي أو تقادي أي سوء لتسديد الأموال من جانب المدين.

على سبيل المثال، ان أي مقرض من القطاع الخاص يريد أن يؤمن ضمانا حول سائل معين، عليه أن يتأكد من ان كانت جهات مقرضة أخرى لديها طلبات أو دعاوى بشأن هذه الممتلكات ذاتها نظرا لأنه ليس من آلية يمكن الركون اليها بالنسبة الى هؤلاء المقرضين لكي يكشفوا عن أي طلبات عالقة ممكنة. ان عدم تطوير نظام تسجيل مركزي لتسجيل هذه المصالح والممتلكات الخاصة بملكية الفضاء، ان هذه الآلية لن تكون متوافرة لبعض المقرضين المحتملين.

ثم لدينا مشكلة أخرى يمكن أن نواجهها وهي تقييد الفرص من أجل استعمال أي تمويل يرتكز الى الممتلكات هي طبيعة الممتلكات في الفضاء. فهي لا يمكن بما أنها علميا موجودة في المدار، لا يمكن أن يعاد امتلاكها في حال لم يتمكن الدائن من تسديد ديونه.

كانت هذه هي نقطة الانطلاق التي دفعت بنا الى إعداد الاتفاقية الدولية حول الضمانات الدولية في الأجهزة المتنقلة، وهي الآن قيد المفاوضات الحكومية الدولية. وأحرزت تقدما اليونيدروا في هذا المجال منذ الاجتماع الأول لفريق الدراسة الذي انعقد في العام 1993 وأعد الصيغة الأولية لها. وترأس هذا الفريق البروفيسور سوروي غود من جامعة أكسفورد، وهو عضو في مجلس معهد يونيدروا وهو خبير معروف في المعاملات المضمونة وقانون المعاملات. خلال فريق الدراسة واجتماعاته تبين لنا أنه من مصلحة قطاع الطيران أن يعمل على وضع نظام دولي جديد وتنفيذه. ولكن هذا لا يسمح بأشراك قطاعات المعدات الأخرى نظرا الى الوقت الضروري وضرورة وضع بعض القواعد المحددة لبعض الأجهزة. وبالتالي جعل هذا القرار القواعد العامة تنقسم. تطبق من جهة على بعض الفئات من الأجهزة المتنقلة وبعض القواعد من جهة أخرى، القواعد الخاصة التي يمكن أن تتطبق وتتكيف مع القواعد العامة حسب فئة كل صنف من هذه التجهيزات.

هذه الاتفاقية يمكن أن ينفذ في حق المدين ان كان مسجلا أم لا. وان الاتفاقية المستقبلية تنص على أن أصحاب الحقوق الدولية مع مجموعة معينة من العلاجات التي تقدم في حال عدم تسديد المبالغ يمكن أن تمارس بشكل سريع وهي مسألة نعتبر أنها ذات أهمية بالغة نظرا لأي شخص يقرض حيال ضمانته من هذه الممتلكات ذات القيمة العالية.

وان الحق الدولي قابل للتسجيل في سجل دولي يمكن أن ينشئ في اطار الاتفاقية المستقبلية. أما السجلات المنفصلة يمكن أن ننظر فيها لكل من هذه الفئات من الأجهزة التي نحظى بتغطيتها. وان خططا سبق أن قدمت وأحرزت تقدما في الواقع لإنشاء سجل لأجهزة الطيران ونعمل أيضا على وضع سجل لأجهزة السكك الحديدية، على سبيل المثال.

التسجيل هو المفتاح الذي يسمح للطرف الثالث بأن يعرف ما ان كانت هناك حقوق دولية أو ان كان هناك حقوق دولية تتمتع بأولوية حيال حقوق أخرى سبق أن سجلت أو سجلت في فترة لاحقة. وكذلك ما ان كانت هي التي تسود على الحقوق غير المسجلة أو الدولية أو غير ذلك. التسجيل هو المفتاح لصلاحيته الحق الدولي حيال المدير أو الدائنين في أي حالة اعسار للمدين. في الواقع ان السجل الدولي سيكون مؤتمتا بشكل كامل وهذا يعني أنه ممكن لأي مقرض محتمل أن يسعى الى البحث عن كلمة في أي مكان من العالم وليعرف بشكل فوري ما هو الوضع الدقيق لهذه الممتلكات التي هو ينظر في امكانية تقديم تمويل تغطيها هذه الممتلكات. وهذا يفسر لماذا الاتفاقية المستقبلية يمكن أن تتوقع أنها ستحرز تقدما مهما في الأنماط المستقبلية للتمويل المرتكز الى الممتلكات وخاصة بالنسبة الى الأجهزة المتنقلة ذات القيمة العالية.

أحيلكم الآن الى مسائل خاصة مرتبطة بتطبيق المشروع الأولي للاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الفضائية. كما أشرت، ان كل بروتوكول سيرتبط بقواعد محددة حول الأجهزة ويحاول أن ينطبق مع الحاجات الخاصة المرتبطة بكل فئة من الأجهزة. ان بروتوكول الفضاء المستقبلي سيحتاج اذن الى تغطية عدد من المسائل مرتبطة بالملكية الفضائية. من احدى هذه المسائل مثلا أنواع الملكية الفضائية التي يجب أن يغطيها هذا النظام الجديد. وأود أن أحيلكم وألفت

مجموعة الفريق العامل حول الفضاء هو السيد بيتر نيسغوس، وهو خبير معروف في مجال قوانين تمويل الأنشطة الفضائية. ان الفريق العامل يجمع خبراء من مختلف قطاعات صناعة الفضاء بما في ذلك المصنعين والممولين ومشغلي الملكيات الفضائية.

مع أنه في الوقت الراهن تعطى الأولوية لانجاز الاتفاقية التمهيدية ومشروع الاتفاقية التمهيدية وكذلك بروتوكول أجهزة الطيران الأولية، لا نزال ننتظر النصوص كي تعتمد في النصف الأول من هذا العام. لذلك نحن نعرب عن قلقنا نظرا الى أننا ننوي أن نحيل بروتوكول ومشروع البروتوكول الخاص بالسكك الحديدية الى مفاوضات حكومية دولية وكذلك نود أن نحرز تقدما أيضا في المشروع التمهيدي لبروتوكول الفضاء واحالته الى مفاوضات حكومية دولية في أبكر وقت ممكن.

قبل أن أنظر في بعض المسائل المرتبطة ببروتوكول الفضاء والمشروع التمهيدي له، اسمحوا لي أن أعطيكم فكرة عامة عن المعالم الأساسية التي اقترحناها في الصيغة الأولية للاتفاقية. ان الطريقة التي اخترناها لتجاوز هذه الصعوبات الاقتصادية والقانونية التي سبق أن أشرت اليها هي انشاء نوع من الضمانة الدولية في الأجهزة المتنقلة.

ان هذه الضمانة أو المصلحة أو الفائدة قد حددت على أنها هي الطريقة التي يمكن أن تغطي المعنى التقليدي للحق في الضمانة. وكذلك يمكن أن يعترف بها على أنها هي موازية لاتفاقات ويمكن أن تعتبر أيضا من الحقوق التي سيتمتع بها أي شخص يلجأ الى التأجير التمويلي. وان تصنيف هذه الأجهزة المتنقلة يمكن أن يرتبط ببعض الحقوق الدولية التي يمكن أن ترتبط بممتلكات ذات قيمة عالية طبيعتها هي أنها يمكن أن تتخطى الحدود الوطنية وذلك لحسن سير الأعمال. ان هذه القيود قد صممت عن وعي لكي تحد من نطاق ما يمكن أن نعتبره من التدخلات غير المضمونة مع تطبيق قواعد القانون الداخلي.

وفي صلب الاتفاقية ترد أحكام لإنشاء ما نريد أن نسماه حق دولي مستقل. فهذا الحق هو في صلب الاتفاقية المستقبلية ولا ينجم أبدا عن القانون الوطني ولا يرتتهن به. ان هذا الحق، في حال انشأناه بموجب القواعد الشكلية البسيطة التي نحتاج اليها في

لتكاف مهممة الاضطلاع بهذه المسؤوليات وذلك بالنسبة الى السجل الدولي المستقبل حول الملكية الفضائية، وكذلك حول موضوع المنظمة الحكومية الدولية المتخصصة أو المنظمات التي يمكن أن تساعد معهد يونيدروا في عملية احراز تقدم في المفاوضات الحكومية الدولية المرتبطة بالمشروع الأولي لبروتوكول الفضاء.

ان يونيدروا والفريق العامل حول الفضاء تريد مبدئيا أن تفكر أن الهيئة الحكومية الدولية هي الأفضل لتساعد يونيدروا في هذه المساعي. وهذه الهيئة هي الأمم المتحدة لأنه نظرا لأن معاهدة الفضاء الخارجي واتفاقية التسجيل قد أبرمتا برعاية الأمم المتحدة وأن السجل المنصوص عليه في المادتين الثالثة والرابعة من اتفاقية التسجيل هو بين أيدي مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمم المتحدة. لذلك من المناسب الآن أن ننظر في بعض المعالم الخاصة من أنشطة الفضاء التجارية الحالية التي تجعل هي من مشروع يونيدروا فعلا في أوانه.

ان جمع التمويل الضروري للأنشطة الفضائية لطالما أثار مشاكل خاصة نظرا للكميات الهائلة من الأموال الموظفة هنا. وبما أنه في السنوات الخمس الماضية كانت معظم الجهات الممولة هي حكومات دولية أو حكومية أو منظمات حكومية أو حتى شركات متعددة الجنسيات أو حتى شركات تعمل في البورصة هي التي تقدم هذا الاعتماد على المدى الطويل. وان الاتجاه الآن نحو التسويق والجوانب التجارية من الفضاء شهد اليوم تغييرا في معالم الزبون الاعتيادي لتمويل الأنشطة الفضائية. فهؤلاء الزبائن اليوم سيصيروا من الشركات الحديثة التي ليس لديها من ماض في الاعتمادات، ليس لديها من ممتلكات تقدمها كضمانة جانبية غير السائل.

هذه السوائل ستكون سوائل للاتصالات التجارية وبعضها سيكون له قيمة تصل الى 75 مليون دولار. وان تكاليف الاطلاق يمكن أن تتخطى هذه القيمة بمجالات كبيرة. لذلك من المتوقع أن أكثر من 1000 سائل للاتصالات التجارية تصل قيمتها الآن الى حوالي 5 مليارات دولار ستولد حوالي 500 مليار دولار أمريكي من المداخيل وهي التي ستطلق في العقد المقبل. لذلك هذا يبين بوضوح فرصة فريدة من نوعها للتمويل المرتكز الى الممتلكات.

انتباهكم الى عبارة ملكية فضائية، هي مجرد عبارة تستعمل لنشير الى مختلف أنواع الممتلكات التي نرغب في تغطيتها هنا.

ثم لدينا مسألة أخرى علينا أن نعالجها وهي الحاجة الى التأكد والاتساق ومدى التوافق فيما بين بروتوكول الفضاء المستقبلي والقانون الفضائي الدولي الحالي. فيما الفريق العامل الخاص بالفضاء على ثقة بأنه سيجرز هذا التوافق، فان خصوصية قانون الفضاء تحتاج الى النظر في هذه المسألة بانتباه شديد في الوقت المناسب.

لدينا مجال آخر أيضا حيث يمكن لمشروع الاتفاقية التمهيدي أن يحتاج الى تعديلات في مجال الملكية الفضائية وهو كيفية علاج عدم السداد. كما أشرت، ان هذه الأنواع من الملكية الفضائية ستكون خاضعة لاعادة امتلاك مادي وحسي على عكس أي فئات مرتبطة بالأرض من الأجهزة التي يمكن أن تغطيها الاتفاقية. وان الحل الذي اقترحه مشروع بروتوكول الفضاء هو أن نعيد تنفيذ اعادة الملكية المادية على أنها هي الحل لاعادة ملكية بناء بالنسبة الى سائل في المدار وذلك من خلال اقتفاء الأثر ذات الصلة أو القياس عن بعد أو مرافق التحكم. ومن المتوقع أن مجموعة مهمة من قواعد التسجيل ستكون منطبقة على الملكية الفضائية.

ومن أهم المواضيع التي يجب أن نحلها في هذا السياق هي انشاء سجل دولي في المستقبل حول الأجسام في الملكية الفضائية ونعين الهيئة المسؤولة عن ممارسة سلطة الاشراف على هذا النوع من السجل الدولي. من بين المهام الأخرى، فان هيئة الاشراف ستضطلع بتعيين المسجل لكل فئة من الأجهزة. وان هذه المهام واحالتها لهيئة حكومية دولية اعتبرت على أنها هي الضمانة المهمة لسمعة نظام دولي للتسجيل يمكن أن يكون لديه مستخدمين محتملين. فان منظمة الإيكاو والأوتيف للسكك الحديدية قد اعتبرت وأعربت عن ارادتها لممارسة هذه المهام بالنسبة الى أجهزة الطيران وأجهزة السكك الحديدية كل حسب مسؤوليتها.

ومن احدى العوامل التي يجب أن نحلها في سياق مشروع البروتوكول الأولي حول الفضاء هي تعيين هيئة حكومية دولية يمكن أن تكون مناسبة

مسألة فئات الممتلكات الفضائية التي يمكن أن تدرج في هذا البروتوكول.

وفي ضوء التوصيات الصادرة عن مؤتمر يونيسبيس الثالث لتنظيم محافل مشتركة مركزة وفعالة حول دور ضمان الملكية. ونظرا للدور الخاص الذي يضطلع به مكتب شؤون الفضاء الخارجي في تطوير قانون الفضاء الدولي، نعرب نحن عن سرورنا العميق لأن مكتب شؤون الفضاء الخارجي تمكن من أن يشرك في تنظيم اجتماع من هذا النوع. وأوصى مؤتمر يونيسبيس الثالث بإيلاء اهتمام لمختلف جوانب هذه المسائل المرتبطة بالمسؤولية وضمن الملكية وذلك من أجل التوصل الى اطار عالمي متسق. كما أوصى المؤتمر بأن مسألة ضمان الملكية بالنسبة الى المركبات الفضائية يجب أن تعالجها لجنة الكوبوس. وفي ضوء هذه التوصية الأخيرة نحن نعتبر أنه كلما تقدمنا من مرحلة احالة مشروع البروتوكول الأولي حول الفضاء للمجلس التنفيذي في يونيدروا كي ينظر فيه على أنه هو الطريقة المناسبة لاحتراز تقدم في المفاوضات الحكومية الدولية، كلما أحرزنا تقدما اذن، كلما تبين لنا أن الوقت مؤات لكي تنظر كوبوس في مشروع البروتوكول الأولي.

وفيما لاحظت أن أعضاء اللجنة الفرعية القانونية لا يمكن أن يعربوا عن آرائهم حول مضمون هذه المسائل في هذا العام، اسمحوالي أن أقترح أن تجد كوبوس الوقت المناسب لتنظر في هذه المسائل على أنها بند منفرد يدرج على نقاش ويدرر في جدول أعمال الدورة المقبلة. في الوقت الراهن أنا على استعداد لتقديم أي توضيحات اضافية تحتاجون اليها.

في الختام، اسمحوالي أن أعرب عن أن كل من يرغب في الحصول على معلومات حول مشروع البروتوكول الأولي حول الفضاء يمكن أن يجد في الجهة اليمنى من آخر هذه القاعة النص النهائي لمشروع الاتفاقية الأولي ومشروع البروتوكول الأولي وكذلك مذكرة موجزة تبين الخلفية القانونية والاقتصادية لهذا المشروع وكذلك المعالم الأساسية للاتفاقية المستقبلية وبعض المعلومات الاضافية حول معهد يونيدروا وكذلك نسخة عن هذا العرض الذي قمت به للتو.

مع أن بعض الصكوك الدولية، مثلا اتفاقية يونيدروا المرتبطة بتأجير التمويل الدولي التي تحتوي على أحكام يمكن أن تؤثر على حقوق الدائنين في الملكية الفضائية ليس هناك من صك قانوني يتعاطى بالتسجيل أو الاعتراف أو انفاذ حقوق الضمان في هذه الملكية. فلا معاهدة الفضاء الخارجي للعام 1967 ولا اتفاقية التسجيل للعام 1975 تغطي هذه المواضيع. وان ممثلي قطاع الفضاء، ان كانوا من مصنعي السوائل أو من مقدمي خدمات الاطلاق أو مشغلي السوائل أو المؤسسات المالية الممثلة في الفريق العامل حول الفضاء في يونيدروا وافقت على المنافع المهمة التي يمكن أن نحصل عليها من نظام موحد يمكن التكهن بشأنه وموجه نحو التجارة والذي يمكن أن ينظم كيفية وضع حقوق في الملكية الفكرية.

أولا، هو يزيد من رغبة الممولين ليقرضوا أي معاملة تجارية حول الفضاء. والثانية، ان تكاليف هذه المعاملات اذا قمنا بقياسها من حيث التكاليف المالية أو القانونية أو التأمينية حتى هي ستتجم وستؤدي الى تخفيض أي مخاطر مالية يمكن أن تتجم مع امكانية وقوع تأثير على هذه المعاملات. وان التوافر المتزايد للتمويل المرتكز الى الممتلكات في مشاريع فضائية أو حتى تخفيض التكاليف لهذا التمويل التي يمكن أن تنتج عن نظام يونيدروا المقترح، يمكن أيضا أن تدر بمنافع للأنواع الجديدة من الزبائن الذين يقدمون خدمات ساتلية، وخاصة بالنسبة الى البلدان النامية. والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية التي لديها وصول محدود للغاية لهذه الامكانيات التمويلية.

كما لاحظتم، ان معهد يونيدروا يحمل أمورا كثيرة الآن ويعمل عليها ويحاول أن يعمل على مشروع الاتفاقية التمهيدية وكذلك على البروتوكول الخاص بالأجهزة للطيران ونأمل في أن نعتدهما في مؤتمر دبلوماسي في النصف الأول من العام المقبل. ولكننا نعرف أنه علينا أن نحافظ على هذا الزخم الذي بدأناه عندما بدأنا على بروتوكول الفضاء. ونحاول أن نضمن أن نتمكن من احالة هذا الموضوع الى الهيئات الحكومية الدولية لتنظر فيه. لذلك نحضّر اجتماعا غير رسمي للخبراء من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة في وقت ما من هذا العام لننظر في المسائل الخاصة التي يمكن أن تثار من جراء التسجيل الدولي للأجسام الفضائية وكذلك لادراج

كبنند منفرد على جدول أعمالنا للدورة المقبلة، نحن نرحب بهذا القرار ولكن نظرا لنتائج المفاوضات في اللجنة الفرعية القانونية لجدول أعمالنا للدورة المقبلة وكذلك نظرا وبانتظار أيضا نتائج المفاوضات في يونيدروا. وبهذا نحن نرحب بالتوصيات التي وردت في عرض يونيدروا بالنسبة الى عقد اجتماعات غير رسمية في محافل مشتركة لتوضيح هذه المسألة.

الرئيس: شكرًا لممثل إيطاليا الموقر على ملاحظاته على مداخلة ممثل يونيدروا وأشكره في الوقت ذاته على تعليقه على البند الخامس من جدول أعمالنا.

هل من متحدث آخر يطلب الكلمة حول البند الخامس من جدول أعمالنا؟ لا، إذن، بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند الخامس من جدول أعمالنا: المعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمات الدولية ذات الصلة بقانون الفضاء.

سأعلق، أعلق فقط الجلسة لفترة وجيزة الآن وذلك بانتظار القيام بمشاورات غير رسمية حول تعيين رئيس للمشاورات غير الرسمية وذلك لمناقشة البنود التي ستدرج على جدول أعمالنا للدورة المقبلة. ولكن قبل ذلك اسمحوا لي أن أعلمكم أن هذا الاجتماع يحضره أحد الرؤساء السابقين للجنة الفرعية القانونية السيد فيزنار، وكان جالسا هنا لفترة ما في هذه القاعة ولكنني لم أعد أراه. ولكنني أعتقد أنه من المهم أن تعرفوا أنه كان حاضرا معنا وهو يرسل تحياته الطيبة لنا جميعا. فهو الرئيس الثاني للجنة الفرعية القانونية الذي أتى بعد الرئيس الأول القاضي مانفريد لاكس.

وبفضل قيادة الدكتور فيزنار الحكيم تمكنا من ابرام اتفاقيتين حول الفضاء الخارجي وضعت اللمسات الأخيرة عليهما على حد ما ذكره جيدا، اتفاقية في العام 1972 هي اتفاقية المسؤولية، ثم في فترة تالية اتفاقية العام 1978 أو 1979، اتفاق القمر. وبفضل ادارته الحكيم وضعت بعض المجموعات من المبادئ تم التفاوض بشأنها خاصة أول ثلاث مجموعات من المبادئ حول الاستشعار عن بعد وكذلك مصادر استخدام الطاقة النووية وموضوع ثالث. وتعرفون أن الدكتور فيزنار صار نائبا للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. وبعد أن أنهى هذه

الرئيس: شكرًا لممثل يونيدروا على هذه المعلومات المهمة التي قدمتها لنا حول الأعمال التي تقومون بها أنتم الآن في منطمتكم. هل من وفد يرغب في التعليق أو في طرح بعض الأسئلة بالنسبة الى هذا العرض؟ إيطاليا لها الكلمة.

السيد مارشيسيو (إيطاليا): يرغب وفد إيطاليا أن يهنئ ممثل يونيدروا الموقر على هذا العرض المثير للاهتمام والمهم للغاية حول هذه الأعمال العلمية والقانونية والدبلوماسية التي يقوم بها معهد يونيدروا حول مشروع اتفاقية التمويل المرتكز الى الممتلكات والمرتبطة بالأجهزة المستعملة في الفضاء.

ان هذه المساهمة تبين الالتزام الواضح لمعهد توحيد القانون الخاص الذي يشرف إيطاليا أن تكون من الدول المضيفة له، وكذلك يبين جهوده لتتسيق قواعد القانون الخاص في الدول الأعضاء وللإعداد لاعتماد قوانين موحدة وغالبا ما كانت من نتائج أعمال يونيدروا وتبعث على الرضا. يسرنا أن نستمتع الى هذا التقدم الذي أحرز أيضا بشأن مشروع البروتوكول الأولي الذي سيرتبط بالاتفاقية المستقبلية والذي يرتبط بالملكية الفضائية. فان الوفد الايطاليا يعتبر أن هذه الجوانب جديرة بالاهتمام ونحن بانتظار نتيجة المفاوضات الحالية.

في الوقت ذاته، نحن ندرك أن المعالم المستقبلية لملكية الفضاء التي ترد في مشروع البروتوكول الصادر عن يونيدروا يجب أن ننظر فيها ونأخذها بعين الاعتبار بشكل كامل. واسمحوا لنا أن نشير الى تمويل القطاع العام في الأنشطة الفضائية، مفهوم الجسم الفضائي، سجل الممتلكات الفضائية واختيار أنواع القوانين التي يمكن أن تطبق والتي هي حسب مشروع البروتوكول الآن تستبعد القانون العام الدولي وتترك هذا رهنا بالقوانين الخاصة الصادرة عن الدول. وهذا قد يثير مشاكل كبيرة خاصة بالنسبة الى مدير الاعسار وكيف يمكن أن يحدد ملكية هذه الأجهزة ويمكن أن يسدد دعاوى تسديد بعض المبالغ.

لذلك نعتبر أن مشروع الاتفاقية والبروتوكول يجب أن تناقش بشكل مستفيض وذلك كما أشار ممثل يونيدروا في بيانه. وفي هذا الجانب، اذ يوافق الوفد الايطالي على أن مشروع يونيدروا يمكن أن يدرج

فقط، أعلقها ثم نستأنف مناقشاتنا. أعطي الكلمة الآن للسويد.

السيد هيدمان (السويد): مرة أخرى أشكركم سيادة الرئيس على اقتراح اسمي كمنسق للمشاورات غير الرسمية وأنا أقبل هذه المهمة بكل شرف وفخر. وأود أن أجري هذه المشاورات في قاعة أصغر ولذا فأنني أقترح القاعة C0713 أو 14 إن راق ذلك الأمانة وذلك حتى نوجد جوا ومناخا وديا لهذه المشاورات. ولو عارض أي وفد هذا الاقتراح فأنا على استعداد للسمع إلى أي اقتراحات.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل السويد وأنا أشكر لك قبولك هذه المهمة وتوليها. إذن، نوقف اجتماعنا أو نعلقه. السيد ممثل الاتحاد الروسي.

السيد كولوسوف (الاتحاد الروسي): متى سيبدأ السيد ممثل السويد اجتماعه؟ نعرف الآن أي ولكن متى؟ السؤال هو متى؟

الرئيس: بمجرد أن ننتهي سوف نجري مشاورات قصيرة بشأن تعيين رئيس المشاورات وبمجرد أن ينتهي هذا الموضوع ربما بعد عشر دقائق أو بعد نصف ساعة، فإننا سوف نبدأ المشاورات غير الرسمية.

إذن، نعلق اجتماع هذه اللجنة الفرعية ويستأنف في أقرب وقت ممكن.

علقت الجلسة الساعة 11/35 واستؤنفت الساعة 50/11

الرئيس: أود أن أستأنف جلستنا الرسمية في اللجنة الفرعية التي بدأها صباح اليوم وأود أن أحيطكم علما بنتيجة المشاورات المقتضية التي أجريتها معكم ومع معظم الوفود التي كانت موجودة في هذه القاعة في فترة التوقف بشأن تعيين منسق للمشاورات غير الرسمية بشأن البند العاشر عن البنود التي سوف تدرج في جدول أعمال اللجنة الفرعية في دورتها المقبلة، أي الدورة الأربعين.

ويسعدني أن أقول لكم انه لا يعترض أي وفد على الاقتراح الذي قدمته وان زميلنا الموقر من

الوظيفة عين ممثلا دائما لبولندا لدى الأمم المتحدة ولديه الآن مهمة أخرى وهي نائب رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية.

إذن، باسمكم جميعا أرسل له أيضا تحياتنا ولكنه كان حاضرا خلال جلستنا ولكن نظرا لاجتماعه في قاعة مجاورة اضطر لمغادرة القاعة. إذن، هذا الاعلان الأول.

أما الاعلان الثاني قبل أن أرفع هذه الجلسة هو بالنسبة إلى جدول أعمالنا لليوم بعد الظهر. اليوم بعد الظهر سنستكمل النظر في البند التاسع من جدول أعمالنا وهو استعراض مفهوم دولة الاطلاق وكذلك البند العاشر: اقتراحات إلى لجنة الكوبوس بشأن بنود جديدة يراد أن تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الأربعين. بعد ذلك، إذا سمح لنا الوقت، الفريق العامل حول البند التاسع سيجتمع برئاسة السيد كاي-أوفي شروغل من ألمانيا.

اسمحوا لي أيضا أن أعلمكم بإمكانية انتهاء هذه الدورة للجنة الفرعية القانونية. إذن دورة وجلسة اختتام الدورة بكاملها وذلك نظرا للتقدم الذي أحرزناه أعتقد أنه يمكننا أن ننتهي من مناقشة بعض البنود المحددة في اطار هذه اللجنة غدا صباحا ربما. وأعتقد أن تقرير الفريق العامل حول تعريف وتعيين حدود المدار الثابت بالنسبة للأرض يمكن أن يعتمد غدا صباحا وذلك بعد رفع اجتماع الجلسة العامة.

بعد ذلك يمكن أن نعطي بعض الوقت للأمانة لكي تعد الوثائق ذات الصلة وعندئذ يمكننا أن نبدأ وننتهي من اعتماد التقرير النهائي للجنة الفرعية وتقرير الفريق العامل حول البند التاسع يوم الخميس صباحا. وإذا تمكنا من احترام هذا الجدول الزمني المؤقت الآن يمكن أن ننتهي من دورتنا يوم الخميس ظهرا تقريبا. إذن، ظهرا تقريبا ولكن بالطبع إذا استمرت الأمور على هذه الطريقة. وأود أن أشير إلى المندوبين الكرام أن هذا الجدول ارشادي فقط ويرتكز إلى بعض التوقعات. بالطبع هو يبقى رهنا بمدى التقدم الذي يمكن أن يحرز في المناقشات خلال الأيام القليلة المقبلة.

هل من أسئلة أو ملاحظات حول هذا الجدول المقترح؟ لا. إذن، أعلق هذه الجلسة لبعض الوقت

موجودا. اذن، انتهت جلسة اللجنة الفرعية وسوف تتبعها المشاورات غير الرسمية حتى نهاية الوقت المخصص. وسوف ن عقد جلسة اللجنة الفرعية في بداية العصر ثم بعد ذلك يعقبا اجتماع الفريق العامل بشأن مفهوم دولة الاطلاق.

الولايات المتحدة الأمريكية لها الكلمة.

السيد كروك (الولايات المتحدة الأمريكية):
نفهم أن هناك مجموعة في القاعة الأخرى تنتظر اجراء المشاورات. فهل تم إخبارهم بالقرار الذي تم اتخاذه؟

السيد لاله (الأمانة): نعم. أخبروا بهذا وزميلي يحاول أن يحضرهم الى هنا وسوف يلحقوا بنا هنا بعد لحظة وجيزة.

الرئيس: اذن، رفعت هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 11/55

السويد قد وافق على تولي عبء تسيير دفعة المشاورات بشأن البند هذا. ولكن هناك مسألة ينبغي أن نبت فيها وهي مكان عقد المشاورات غير الرسمية هذه.

بعض الوفود طالبت بعقد هذه المشاورات في قاعة أصغر وذلك حتى نمكن المشتركين من التفاعل بشكل أفضل واجراء مناقشة للمسائل المطروحة. ولكن وفودا أخرى فضلت عقد هذه المشاورات هنا في هذه القاعة، وهذا بطبيعة الحال جو غير رسمي رغم كبر القاعة ولكن لأن هذا سوف يمكن هذه الوفود من الاستماع الى الترجمة حيث انهم ربما لا يلمون بناصية اللغة الانكليزية ويستفيدون من خدمات الترجمة.

اذن، أترك المسألة لكم ولكن ربما نعقد الاجتماع في القاعة لتوفير الخدمات. هل أي وفد يرغب الآن في التعليق على هذه؟ اذن، شكرا جزيلا على تعاونكم وتقاھمكم وأدعو اذن السيد ممثل السويد الى أن يأتي الى هنا ليتبوا مقعد الرئاسة. هو ليس